- سلطة منح الاعتماد . الاعتماد هو الموافقة المسبقة التي يتحصل عليها من الإدارة، ومنه فنظام الاعتماد هو عبارة عن قرار إداري صادر من الإدارة، يتمكن من خلال المتحصل علي ه من مباشرة مشاريع اقتصادية أو مازيا مالية، بعد توافر شروط محددة طبعاً - سلطة منح الرخصة . وقد تكون الرخصة مقرونة بدفع مبلغ مالي، والرخصة شرط جوهري واجراء ضروري عندما يشترطه القانون لم ازولة بعض الأنشطة المقتننة activités réglementées - سلطة تلقي التصاريح بالنشاط . عرفه الفقه على أنه شكلية غالباً ما تكون معمقة أو محددة المدة، عادة ما تفرض لغرض إخضاع المصروح لمجموعة من الالزامات أو رقابة لسلطة أحياناً، إن نظام التصريح يكتسب طابعاً إعلامياً، تتمتع هذه السلطات بسلطة التحقيق، حيث تمارس هذه السلطات دورها الرقابي من خلال سلطة التحقيق التي تهدف إلى ضمان شرعية المنافسة وأحت ارم القواعد القانونية المؤطرة للقطاع، ويعتبر هذا فالأول يسن القوانين والثاني يسهر على مراقبة مدى احتها وتطبيقها .